

## الدولة الفاشلة : دراسة في المفهوم والأبعاد وانعكاسها على الأمن الوطني الجزائري.

### The failed state : study of the concept and dimensions and its reflection on algerian national security



طالبة الدكتوراه/قادة بن عبد الله عائشة

جامعة الجزائر 03، الجزائر

aicha\_kb@yahoo.fr

تاريخ القبول للنشر: 2018/09/13

تاريخ الاستلام: 2018/07/13



#### ملخص:

شكلت متغيرات البيئة الإقليمية والانفلات الأمني ما بعد مرحلة التحولات السياسية التي عرفتها المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي، تحدياً ورهاناً أمنياً بالنسبة لدول الجوار الجغرافي -الجزائر خاصة- بما تحمله هذه التحولات من مظاهر تؤثر على أمن وسيادة الدولة الوطنية من جهة وأمن أفرادها من جهة أخرى.

فقد أفرزت هذه التحولات عدم قدرة التنظيمات الجديدة على ضبط الأمن والاستقرار في ظل وضع يعرف حالة من اللاأمن وكذا غياب تام لأسس الدولة وانهيار مؤسساتها وكذا فشلها في ضبط أمنها وأمن أفرادها وفقدان مكانتها الدولية خاصة مع زيادة الصراعات والتوترات وسرعة انتشار الجريمة المنظمة التي أصبحت اليوم تتعدى حدود الدولة الوطنية لتضرب دولاً أخرى رغبة منها في زعزعة أمنها واستقرارها.

وتبحث هذه المقالة في مفهوم الدولة الفاشلة وما تحمله من انعكاسات سلبية تؤثر على أمن واستقرار دول الجوار خاصة الجزائر التي باتت أكثر عرضة لتزايد حدة التهديدات الأمنية وفي مقدمتها الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة.

الكلمات المفتاحية: الدولة الفاشلة؛ انهيار المؤسسات؛ التحدي الأمني.

#### Abstract:

*The regional changes and insecurity that followed the political transformations in the Maghreb region and the African Sahel constituted a great security challenge to the neighbouring States, particularly Algeria. These changes affect the security and sovereignty of the national state on the one hand and the security of its members on the other.*

*These transformations resulted in a state of insecurity, under which the new organizations were unable to control security and stability. Another result was the complete absence of the foundations of the state and the collapse of its institutions, as well as the state's failure to control its security and the security of its members. These transformations have also led to the loss of the state's international status, due to the escalation of conflicts and tension, and the rapid spread of organized crime, which nowadays goes beyond the borders of the national state and attacks other countries in order to destabilize their security and stability.*

*This article examines the concept of the failed state and the negative repercussions it has on the security and stability of the neighboring States, particularly Algeria, which has become more vulnerable to security challenges, especially terrorist groups and organized crime.*

**Keywords:** Failed State, institutional collapse, security challenge.

## مقدمة:

حظيت قضية تشكّل الدولة في إفريقيا بمناقشات ومناظرات واسعة في الأدبيات الإفريقية بل وتعتبر فرعاً من فروع دراسة المناطق نظراً لأهميتها، باعتبارها تعاني من أزمات استعصى حلّها بسبب تنامي الهويات العرقية والدينية التي نازعت الدولة من أجل البقاء، في ظلّ تزايد حدة التهديدات الأمنية خاصة بعد فترة التحولات السياسية التي عرفتها البيئة الإقليمية والتي نجمت عنها عوامل التفكك والانحيار للدولة التي مسّها التحوّل السياسي، ولم تسلم حتى دول الجوار من آثار هذه التحولات التي أصبحت تهدد أمنها واستقرارها.

ولمعالجة هذا الموضوع نطرح الإشكالية التالية: ماهي آثار وانعكاسات الدولة الفاشلة على الأمن

الوطني الجزائري؟

كثير الحديث في السنوات الماضية عن مفهوم الدولة الفاشلة والتي تفتقر لأسس ومقومات بناء الدولة، وقد قدّمت التقارير الدولية التي ينشرها "صندوق السلام" وحتى الهيئات الدولية أمثلة كثيرة عن تلك الدول مثل: الصومال، لبنان، ليبيا، مالي، وسوريا... واعتمادنا في طرح هذا الإشكال جاء نتيجة للانعكاسات التي يحملها هذا الفشل على نسقيّة الأمن الوطني لدول الجوار، من تلك الأدبيات والأطر المستعملة نذكر:

1- تقارير foreign policy التي ترصد مؤشرات الدولة الفاشلة والذي يعتمد في تصنيفاته على مؤشرات منها: درجة التماسك الاجتماعي، حقوق الإنسان...

2- مستوى التحليل الإقليمي كما أشار إليه "لويس كانتوري" و"ستيفن سبيغل" الذي يعبر عن مجموعة من الدول تتجاوز جغرافياً وقد تشترك في نفس التهديدات .

3- انعكاس كرة الثلج أو لعبة البلياردو خاصة عندما يتأثر النسق الأمني لإحدى الدول ويرتد في شدّته على أنساق أخرى.

## أولاً

## مفهوم الدولة الفاشلة

إن الحديث اليوم عن مفهوم الدولة الفاشلة أصبح يجذب اهتمام الباحثين والأكاديميين وحتى صناع القرار السياسي، نظراً لما يكتسبه الموضوع من أهمية بالغة في السياسات العامة الأمنية لما تحمله من آثار وانعكاسات على الدولة نفسها وحتى على دول الجوار الجغرافي .

## 1- تعريف الدول الفاشلة:

تعتبر الدولة وحدة سياسية تقوم على أساس الوعي والشعور القومي الذي يربط بين أبناء الأمة الواحدة أي الدولة ككيان سياسي مستقلّ يعتمد على الشعور القومي الذي يربط بين أبنائها ويجعلهم يتعصبون بعضهم لبعض فضلاً عن تعصبهم لوطنهم وهذا ما يدعى "بالروح الوطنية"<sup>(1)</sup>.

إلا أن الأوضاع التي تعرفها إفريقيا خاصة الأزمات البنيوية وكذا التخلف الذي عمق في الهوة ما بين الشمال والجنوب ساهم في تزايد لنسبة التهديدات الأمنية قد برهن على ضعف تلك الدول وهشاشتها في التعامل معها مما أدى إلى عدم الاستقرار الداخلي الذي سينعكس على دول الجوار الجغرافي.

أما مصطلح الدولة الفاشلة فقد ظهر في أوائل تسعينيات القرن الماضي، عقب انهيار الحكومة الصومالية، فظهرت دراستان أساسيتان حول هذا المفهوم؛ كانت الدراسة الأولى لـ "جيرالد هيرمان-ستيفن راتنز"، عام 1993، التي رأت أنّ مفهوم الدولة الفاشلة يمكن أن يُختصر "بتلك الدول التي لا تستطيع أن تؤدي دوراً ككيان مستقل" مثل هايتي، يوغوسلافيا، السودان. أمّا الدراسة الثانية فهي لـ "وليام زارتمان" عن الدولة المنهارة في عام 1995، وأشار إلى أنها "تلك الدول التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها الأساسية"، مثل الكونغو في ستينيات القرن العشرين، وتشاد وغانا وأوغندا في أواخر ثمانينيات القرن نفسه، والصومال مع بداية تسعينيات القرن العشرين<sup>(2)</sup>.

وقد بدأت الأدبيات السياسية تتناول مصطلح الدولة الفاشلة منذ أوائل التسعينيات من القرن لاسيما استخدام الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس "بيل كلينتون" هذا المفهوم لوصف بعض الدول التي لم تعد قادرة على ممارسة وظائفها الرئيسية خاصة الأمنية والتي باتت تهدد الأمن الدولي<sup>(3)</sup>. فبسبب طغيان الفساد وتفشيته في الدول الإفريقية، حتى أنه أصبح شعاراً للمزيدات السياسية واتخذ شكل تواطؤ بين الكبار والصغار ساهم في بروز الدولة الفاشلة باعتبارها تتسم بالتوتر والصراعات العميقة تأخذ طابع استمرارية العنف وتوجيهه ضد النظام القائم بحيث يكون غرضه وهدفه الأساسي تحقيق مطالب سياسية وجغرافية كالمطالبة بالاستقلال مثلاً<sup>(4)</sup>، أو قد تنشأ نتيجة المطالبة بالمشاركة في السلطة والثروة ويؤدي هذا الصراع الداخلي إلى فقدان حالة الاستقرار السياسي وربما يصل الأمر إلى انهيار الدولة ككل<sup>(5)</sup>. فالصراع الإثني حسب "ستيفانيكو" هو أي "منافسة بين مجموعات ناتجة عن عداء واقعي لأجل الحصول على موارد محدودة قصد تلبية الحاجات، وفي كل تلك الأحوال يكون الصراع إثنياً لما ينظر على الأقل إلى أعضاء إحدى المجموعات المضادة بمنظور الانتماء الإثني"<sup>(6)</sup>.

فقد أصبحت الصراعات الداخلية بعد نهاية الحرب الباردة النمط الأكثر بارز خاصة في الدول الإفريقية، وهو ما أدى إلى اختلاف تصنيفاتها حيث صنفها: "عبد الله بوجرا" AbdallaBujra إلى نمطين هما: صراعات تكون الحكومة طرفاً فيها، وصراعات بين جماعات داخل الدولة ولا تكون الحكومة طرفاً فيها، ويصنف "ديفيد كارمنت" David Carment تلك الصراعات إلى نمطين أولهما: صراعات إثنية تنشأ بين جماعات إثنية مختلفة داخل الدولة، ثانيهما صراعات غير إثنية، أما "فيلهيلم أوبرت" vilhelmaubert فيقسمها إلى صراعات مرتبطة بالمصالح، وصراعات مرتبطة بالقيم<sup>(7)</sup>.

## 2- مؤشرات الدولة الفاشلة:

كشف تقرير صادر عن "مؤسسة صندوق السلام" ومجلة Foreign Policy لسنة 2017، معتمداً في ذلك على مؤشرات كيفية وكمية وبيانات معلنة تصدرها الحكومات والمنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام حول مؤشر الدولة الهشة لقياس درجة حدة التهديدات السياسية والأمنية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدول والتي تتسبب في تصدعها وإخفاقها في أداء وظائفها الأساسية، ويمكن تصنيف هذه المؤشرات إلى<sup>(8)</sup>:

### - مؤشرات التماسك:

تركز هذه المؤشرات على قياس درجة تماسك المجتمع وقوة الدولة وقدرتها على مواجهة التهديدات الأمنية من خلال ثلاثة مؤشرات وهي: الأجهزة الأمنية وقدرتها على مواجهة التهديدات واحتكار استخدام القوة ودرجة ثقة المواطنين بها، وانقسامات النخب السياسية والمجتمعية، والجماعات المختلفة داخل المجتمع ومدى شعورهم بالاضطهاد والاستعباد والتهميش داخل الدولة.

### - المؤشرات الاقتصادية:

وتشمل قياس مدى وجود انحدار اقتصادي، وعدالة في توزيع عوائد التنمية بين الجماعات المختلفة، بالإضافة إلى هجرة العقول والكفاءات بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية.

### - المؤشرات السياسية:

تتضمن قياس درجة الشرعية التي تحظى بها الدولة، ومستويات الرضا العام عن الخدمات العامة، بالإضافة إلى قياس حالة حقوق الإنسان وحكم القانون داخل الدولة.

### - المؤشرات الاجتماعية:

تتضمن قياس الضغوط الديمغرافية ومدى وجود لاجئين ونازحين على أراضي الدولة باعتبارهم يمثلون ضغطاً على موارد الدولة وخدماتها العامة.

### - التدخل الخارجي:

وهو يشير إلى التأثيرات الخارجية على اقتصاد وأمن الدولة، خاصة التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية من جانب الحكومات والفاعلين من غير الدول على المستويين الأمني والاقتصادي، وضغوط القروض الأجنبية والمساعدات، ومدى اعتماد اقتصاد الدولة على الخارج.

وفي الخريطة المرفقة توضح مؤشر الدول الهشة في العالم عام 2017 مع مفتاح خريطة بألوان تمثل دولاً هشة طبقاً لشدة اللون.



المصدر:

<https://www.politics-dz.com/threads/mshr-aldul-alexsh-fi-alyalm-2017.7679/>

وتتميز الدولة الفاشلة بمجموعة من الخصائص أهمها: ارتفاع في معدلات العنف الإجرامي والسياسي، فقدان السيطرة على الحدود، ارتفاع العدائية بين المكونات العرقية والدينية والطائفية والثقافية، الحرب الأهلية، الإرهاب، ضعف المؤسسات، ضعف البنى التحتية، مستويات عالية من الفساد السياسي والإداري نظام صحي منهيار، ارتفاع نسبة وفيات الأطفال وانخفاض متوسط عمر الفرد، انخفاض مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد وتزايد نسبة التضخم الاقتصادي<sup>(9)</sup>.

كما أن فشل الأنظمة السياسية في التعامل والتعاطي مع التعدد العرقي والديني القائم في مجتمعاتها قد عزز مع مرور الوقت من مشكلة اللاتجانس والانقسامات داخل الدولة الواحدة، زاده ذلك الانتشار الواسع للأفكار الليبرالية ومبادئ الديمقراطية بالإضافة إلى الثورة التكنولوجية التي أدت إلى بروز ظاهرة الأقليات والمطالبة بحقوقها من خلال إبراز هويتها<sup>(10)</sup>.

## ثانياً

## انعكاس فشل دولتي مالي وليبيا على الأمن الوطني الجزائري

إن الآثار التي تنجم عن فشل الدولة في إدارة شؤونها الداخلية لم تعد في إطارها الجغرافي فحسب، وإنما امتدت حتى لدول الجوار-الجزائر- لما تحمله من تهديدات أمنية باتت تهدد أمنها واستقرارها.

## 1- الحالة المالية:

إن الدولة حسب "جون سبانير" John Spariner يجب أن تسعى لتحقيق صفة الأمن الذي يعني ببساطة البقاء العضوي وحماية وحدة إقليم الدولة والاستقلال السياسي لها، وهذا بمجمله يعني حماية النظام السياسي والاقتصادي وطريق تسيير الحياة في الدولة<sup>(11)</sup>. من هذا المنطلق عمل صانع القرار على تأمين حدوده في إطار بيئة جغرافية غير مستقرة، فالموقع الجغرافي للجزائر يضعها في مواجهة حقيقية مع تهديدات أمنية نظراً لطول الحدود التي تبلغ نحو 6343 كلم، وهي تشترك بحدود سياسية مع دول عديدة: ليبيا بـ 982 كلم، و 1376 كلم مع مالي، 463 كلم مع موريتانيا، و1559 كلم مع المغرب، و965 كلم مع النيجر، و965 كلم مع تونس و42 كلم مع الصحراء الغربية<sup>(12)</sup>، وهو ما جعلها تواجه تحديات أمنية كبيرة تتمثل في التدفقات البشرية على الحدود الجزائرية، ويصعب التحكم فيها، كما تساعد عمليات انتشار الأسلحة في توسع الجماعات المسلحة في إطار الجرائم المنظمة أو السلوك الإرهابي العابر للحدود<sup>(13)</sup>.

فطول الحدود هذا قد فرض عليها ضرورة التعامل مع بيئتها الإقليمية التي تتزايد فيها عوامل اللاستقرار وهي تهديدات ذات طبيعة ترابطية تتداخل فيما بينها وتعتمد على درجة عالية من التنظيم وتعمل على تنفيذ خطط واستراتيجيات بهدف زعزعة أمن واستقرار الدول الأخرى.

فبعد فترة التحولات السياسية التي طالت البيئة الإقليمية (المغربية حتى الساحلية الإفريقية) قد أبانت عن بيئة غير مستقرة من كل الجهات شهدت تردياً للأوضاع الداخلية وفشل مؤسسات الدول عن إدارة المرحلة الانتقالية والتعامل مع مخلفات النظام السياسي السابق مما أدخلها في دوامة من العنف والتشردم.

تعتبر "مالي" من دول الساحل والصحراء وهي منطقة تعد من أكثر مناطق العالم فقراً وحرماناً بسبب الصراعات والمجاعات والتدهور البيئي، واستناداً إلى ما أشار إليه البنك الدولي فإن مصطلح الصحراء الكبرى يشير إلى تلك المنطقة من إفريقيا التي تشترك في عدد من الخصائص الجغرافية والإثنية والثقافية والاجتماعية وهي تضم الدول التالية: البنين، إفريقيا الوسطى، إثيوبيا، كينيا، مالي، النيجر، رواندا، الصومال، السودان، تنزانيا، توغو، أوغندا وتشاد<sup>(14)</sup>.

فالمناطق هي عبارة عن سيفساء إثنية ونقطة التقاء عدة أعراق، تمثل فيها كل فئة أنماطاً معيشية مختلفة، فنجد الرعاة الرحل المتجولين في كل المنطقة بالإضافة إلى انتشار مسلحين ومهمتهم

تأمين الحماية للقوافل وحراسة قطعان المواشي، بحثاً عن الكلاً دون حدود، أو دولة، أو سلطة أو نظام<sup>(15)</sup>، فهم أكثر الشعوب ترحالاً وبالتالي أصبحوا أكثر معرفة بالمنطقة الصحراوية.

إن التركيبة الاجتماعية والديموغرافية المتنوعة لدول الساحل الإفريقي جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفاً، خاصة مع غياب الثقافة الوطنية الموحدة، التي نتج عنها أزمات عدة مثل أزمة الطوارق في النيجرومالي، والاضطرابات العرقية في موريتانيا، والحروب الأهلية في دارفور والصراعات القبليّة والإثنية في تشاد التي تتغذى في أغلبها على انعدام العدالة التوزيعية وسوء توزيع الثروات الاقتصادية<sup>(16)</sup>.

من جهة أخرى، شكلت هذه الفسيفساء نقطة ضعف بالنسبة لتلك الدول التي واجهت صعوبات وتحديات كبيرة في بناء دولة ما بعد الاستقلال مما فرض عليها حتمية مواجهة التهديدات الأمنية والأزمات السياسية، فقد أدى ضعف الإدارة وتأثير على مؤسسات الدولة بما في ذلك قصور في إدارة الحدود، إلى انخفاض كبير في قدرات دول المنطقة على توفير خدمات أساسية وعلى تعزيز المشاركة السياسية وحماية حقوق الإنسان<sup>(17)</sup>. وساعدت حالة الفوضى التي تعيشها دول الشمال الإفريقي -خاصةً ليبيا- فرصاً جديدة للجماعات الإرهابية للبقاء والنمو، ليس فقط بالاعتماد على السلاح والبشر، ولكن أيضاً سمحت هذه الفوضى لبعض هذه الجماعات بالسيطرة على مناطق داخل هذه الدول، ليصبح نطاق نفوذها أوسع، خاصة في ظل تواصلها مع غيرها من الجماعات المتشددة في الدول المجاورة، مثل: جماعة أنصار الشريعة في ليبيا<sup>(18)</sup>.

## 2- الحالة الليبية:

تنتهي ليبيا إلى الدائرة المغاربية والإفريقية، خضعت لـ 42 سنة من حكم "معمر القذافي" - رحمه الله - وقد شهدت هذه السنوات أحداثاً كثيرة كان آخرها الثورة الليبية التي قادها "معمر القذافي" ضد الثوار الليبيين الذين طالبوا بتنحية الرئيس وهو ما أدخل البلاد في حالة من الفوضى والاستقرار، إلا أن الأحداث المتواصلة قد أدت إلى طلب التدخل الأجنبي بقيادة حلف الشمال الأطلسي تحت ذريعة تغيير النظام الدكتاتوري الذي أصبح نظاماً قمعياً وبالتالي فإن حتمية التدخل من أجل حماية الرعايا من جهة وكذا حماية مصالح الدول الغربية خاصة الشركات النفطية التي تنشط فيها.

بحيث أن مفهوم التدخل يشير إلى ممارسات خارجية تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة، وقد يأخذ التدخل شكل الحرب النفسيّة، أو الحصار الاقتصادي، أو الضغوط السياسية أو الدبلوماسية أو الدعائية، ويكون التدخل العسكري المباشر آخر خيار لأنه ليس دائماً بالعمل العقلاني<sup>(19)</sup>، فقد أشار "ويلر" Wheeler إلى "استخدام القوة لمنع انتهاك حقوق الإنسان"، في حين أشار "فيننومر" Finnemore إلى حتمية انتشار القوة العسكرية على الحدود وذلك لغرض حماية المواطنين<sup>(20)</sup>.

وقد برهن هذا التدخل مع مرور الوقت على فشله وهو التدخل الذي حذرت منه الجزائر قبل قيام الحلف به، حيث أنجز عنه تزايد في حدة التهديدات الأمنية وفي مقدمتها "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" التي وجدت لها بيئة مناسبة لزيادة نشاطاتها في ظلّ عجز مؤسسات الدولة عن تأدية مهامها،

فمؤسسات الجيش قد أصبحت عاجزة أمام العديد من التهديدات الأمنية التي أصبحت تتعدى حدود الدولة الليبية لتمس دول الجوار الجغرافي ومن بينها الجزائر.

وفي حديث مع RT، اعتبر "دميتري يغورتشينكوف"، المدير المنسق للدراسات الشرق أوسطية في معهد الدراسات الاستراتيجية والتنبؤات في موسكو، أن الإطاحة بمعمر القذافي هي التي فتحت أبواب البلاد أمام تدفق الإرهابيين الدوليين<sup>(21)</sup>، كما أدت الحدود الرخوة إلى تبلور نمط الاقتصاديات الحدودية، فقد تزايدت شبكات "اقتصاديات الحدود"، عبر عمليات التهريب الواسعة ونشوء تجارة موازية غير شرعية، ويتضح ذلك في ليبيا بوجود عصابات كاملة لتهريب اللاجئين إلى أوروبا عبر السواحل الليبية، إلى جانب عمليات تهريب البضائع والسلاح من قبل الميليشيات والعصابات التي تسيطر على مناطق ومنافذ كاملة<sup>(22)</sup>.

فالنظام الإقليمي سواء أكان المغاربي أو حتى الإفريقي هو نطاق جغرافي يُعبر عن دول تتجاور جغرافياً لها تجانس وتقارب في المستويات الاقتصادية<sup>(23)</sup>، غير أن هذا النطاق الإقليمي عوض أن يعمل على ضرورة تنظيم أطر وآليات التعاون، عمل على تفتيت دوله في ظل تزايد الصراعات والحسابات السياسية بين القيادات من جهة وتزايد حدة التهديدات والأزمات التي أصبحت تتخطى حدود الدول كأنها "كرة ثلج".

وإذا ما استنتقنا الأحداث التاريخية التي احتضنت الدول الفاشلة لرأينا أن المجتمع الدولي قد استفاد ثلاثة دروس بشأن الدول الفاشلة وما تمثله من تهديد خاصة على دول الجوار التي أصبحت هي الأخرى تعاني من فشل جيرانها، وهي<sup>(24)</sup>:

- 1- أن الفوضى في دولة فاشلة يمكن أن تنتشر إلى الدول المجاورة.
  - 2- عندما تنهار الدول تنشط الجرائم، حيث أن الدولة عندما تفقد احتكارها للقوة يتوقف القانون ويحل محله العنف والمنفعة الخاصة، بوصفهما المبدأين الذين يحكمان الأرض، ثم تقع الدول في النزاع والحروب الأهلية ثم تتحوّل إلى "حرب الجميع ضد الجميع" حسب تعبير "توماس هوبز".
  - 3- أن الدولة الفاشلة يمكن أن تشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي لدولة ما في مكان آخر.
- إن تفكك دولة لا يعني أنه حدث داخلي فقط وإنما ستكون له امتدادات وأثار إقليمية وحتى دولية، فحين تستوطن الفوضى يتدفق اللاجئين عبر الحدود هرباً من العنف، وقد تصبح الدولة الفاشلة ملاذاً للعصابات الإجرامية وتجارة المخدرات ومهربي السلاح<sup>(25)</sup>، ففي ليبيا مثلاً قُدِّر عدد النازحين داخلياً بـ 435 ألفاً، في حين واصل عدد طالبي اللجوء والمهاجرين تدفقهم نحو أوروبا عبر ليبيا حيث سجلت المفوضية الأممية للاجئين أزيد 342774 وافداً إلى إيطاليا عن طريق البحر معظمهم من ليبيا<sup>(26)</sup>. من جهة أخرى تضاعف عدد الهاربين من مناطق الحرب (كيدال، غاو وتومبوكتو) داخل مالي جنوباً نحو دول الجوار، فالجزائر لوحدها قد استقبلت حوالي 30 ألف شخص، أما بوركينا فاسو فقد بلغ عدد الهاربين منها 38.000 شخص<sup>(27)</sup>، وقد صرح رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة في النيجر "جيوسيبيلوبيت" Giuseppe Loprete أنه كان يتم إحصاء ما بين 5 إلى 7000 مهاجر يمرون عبر ليبيا والجزائر خلال الستة

أشهر الأولى، إلا أن الوقت الراهن قدر عدد المهاجرين بـ 5500 مهاجر شهرياً في ظل ما يواجهونه من صعوبات التنقل في الصحراء الكبرى<sup>(28)</sup>، وما يعرف عن المنطقة بتضاريسها الوعرة وكذا الظروف المناخية الصعبة التي أودت بحياة الكثيرين فيها نتيجة الجفاف والمجاعة...

من جهة أخرى أثرت الأوضاع في مالي على تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين والذين اتخذوا من الجزائر منطقة استقرار وعبور نحو أوروبا، إلا أن الغالبية الكبرى قد رأت في الجزائر مكان استقرار وأمن لها ولأفراد عائلاتهم، غير أن الإشكال المطروح هو أن هذا المهاجر قد نقل معه عاداته وتقاليده وحتى أفكاره من جهة، ومن جهة أخرى أن هذا المهاجر غير الشرعي سيسهل دمجهم في التنظيمات الإرهابية وشبكات التهريب وأعمال تدخل ضمن الجريمة المنظمة كالمخدرات والدعارة وتزوير العملة والمستندات وتهريب واستخدام السلاح والسرقة والسطو وغيرها<sup>(29)</sup>، فقد أحصت وزارة الداخلية الجزائرية وجود أكثر من أربعين جنسية لمهاجرين سريين أفارقة يتواجدون على الأراضي الجزائرية، معظمهم متورط في نشاطات غير شرعية مثل الهجرة السرية، تهريب السلاح، والمخدرات والتبغ وغيرها<sup>(30)</sup>. من جهة أخرى فقد تزايدت ضغوطات الدول المستقبلية -أوروبا- على بلدان العبور من أجل زيادة نشاطات المراقبة للحدود، خاصة وأن هذه الدول قد أصبحت تعاني هي الأخرى من تأثيرات الهجرة غير الشرعية خاصة على مستوى النسق الأمن المجتمعي أو حتى السياسي الأمني وأصبحت تشكل هاجساً لها خاصة مع تزايد الهجمات الإرهابية التي تم ربطها بالإسلام أو ما يعرف بـ "الإسلاموفوبيا"، ومطالبات الدول الأوروبية بمزيد من التنسيق بينها وبين دول المصدر على ضرورة تأمين حدود كلا الضفتين سواء عن طريق المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للدول الإفريقية من أجل بناء مؤسساتها وزيادة مستوى التنمية فيها، أو من خلال المقاربة العسكرية التي تعتمد على برنامج إدارة الحدود ونشر القوات العسكرية على طول تلك الحدود لمراقبتها من أي تسلل من شأنه أن يؤثر على أمنها واستقرارها.

من جهة أخرى فقد أثرت الهجرة غير الشرعية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي الجزائري وذلك بإخلالها بالنظام المصرفي من خروج الأموال خارج البلاد، وارتفاع نسبة البطالة لدى سكان المناطق الجنوبية نتيجة لمزاحمة المهاجرين الذين يمثلون يد عاملة رخيصة، من جهة أخرى كان المهاجر غير الشرعي وسيلة لنقل الأمراض الخطيرة مثل السيدا حيث أن ولاية تمنراست أصبحت تحتل الصدارة في نسبة الإصابة بهذا المرض نظراً لكثرة المتوافدين عليها<sup>(31)</sup>.

كما أصبح المهاجرون غير الشرعيين يتعاونون مع منظمات أخرى بهدف الوصول إلى مبتغاهم مقابل مبلغ مالي يقدمه المهاجر غير الشرعي للجهة التي ستهربه، وتوضح الخريطة المرفقة الطرق التي يتبعها المهاجرون غير الشرعيين من دول المصدر إلى دول العبور ومن ثم تحديد الوجهة نحو الدول المستقبلية (أوروبا) التي باتت هي الأخرى تعاني من مشكل الأمن المجتمعي، خاصة تلك الدول التي ترفض إدماج المهاجرين غير الشرعيين مما سيزيد الضغط على دول العبور لمحاربة هذه الظاهرة.

## خريطة رقم 02: خريطة توضح مسارات نقل المهاجرين غير الشرعيين.



المصدر: <http://www.irinnews.org/ar>

وتنتشر في دول الساحل عدة تنظيمات إرهابية تتسلسل هرمياً في قيادة التنظيمات المسلحة المختلفة المتواجدة في منطقة الساحل أبرزها: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI، حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا Mujao، الحركة الوطنية لتحرير أزواد MNLA، حركة أنصار الدين، إضافة إلى جماعة بوكو حرام Boko Haram في شمال نيجيريا، وجيش الرب للمقاومة في كل من أوغندا والسودان<sup>(32)</sup>، وهي جماعات قد أعلنت في مرات عديدة عن تورطها في أعمال إرهابية في دول الجوار مثل ما حدث في الجنوب الجزائري بعد حادثة "تيقنتورين" واختطاف الرهائن في منشأة الغاز الطبيعي.

وتسعى هذه الجماعات إلى فرض رأي أو فكر أو مذهب أو دين أو موقف معين من قضية من القضايا بالقوة وبالأساليب الخطيرة على أناس أو شعوب أو دول بدلاً من اللجوء إلى الحوار والوسائل المشروعة الحضارية<sup>(33)</sup>، كما تمارس هذه الجماعات أعمالاً غير مشروعة باستعمال العنف أو التهديد به ضد المدنيين وسلب أموالهم والاعتداء على الأملاك العامة قصد إثارة جو من الخوف والرعب من أجل التأثير على السلطات الحاكمة في المنطقة أو من أجل السيطرة على أجزاء كبيرة من أقاليم الساحل<sup>(34)</sup>، وهي في المجمل أعمال يقوم بها المرتزقة من أجل الحصول على الأموال (اختطاف الرهائن والمطالبة بالفدية) خاصة وأن المنطقة تشهد تصاعداً في نشاطات الجريمة المنظمة لاسيما عصابات تهريب السلاح والسجائر والمخدرات.

وتعتمد هذه الجماعات خاصة "داعش" على تصدير فكر جهادي من خلال تجنيد أفراد قادرين على تحقيق غايات التنظيم الإرهابي في دول مجاورة، فالإرهاب الإلكتروني نوع جديد من أنواع القوة. فالقوة لم تعد مقتصرة على القوة الصلبة التي تتمثل في القوة العسكرية والاقتصادية، التي تحتكرها

الدول بشكل عام، وإنما هذا النوع لم يعد يقتصر على الدول فقط وإنما كل من له القدرة على امتلاك المعرفة التكنولوجية والقدرة على استخدامها وتوظيفها لتحقيق أهدافه، سواء أكان دولة أو أفراداً أو فاعلين من غير الدول<sup>(35)</sup>، فقد استطاعت هذه الجماعات منذ بداية عام 2015 تجنيد أكثر من 20 ألف مقاتل خدمةً لقضيتها، وكانت أغلبية هؤلاء المقاتلين قد انضمت إلى صفوف الدولة الإسلامية (المعروفة أيضاً باسم داعش) والسبب الرئيس في نجاح عمليات التجنيد يعود إلى مهارة أعضائها باستخدام الدعاية ووسائل التواصل الاجتماعي، ما أتاح لها توسيع نطاقها من نزاع يقتصر على فئة معينة في سوريا والعراق إلى عنصر جذب عالمي<sup>(36)</sup>.

حيث أشار الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" إلى أن "الفضاء الافتراضي أصبح تحدياً أمنياً لبلداننا العربية، كما أن الحركات الإرهابية تسعى لاستغلال التقنيات المتطورة، ومن مستجدات العصر، ظهرت خلية سيبرانية للتحريض والتجنيد وشن الهجمات الإلكترونية بالجزائر"، بالإضافة إلى ذلك دخول عدد من المذاهب والطوائف الغربية على الجزائر يزيد من مخاوفها، ما يشكل عدة مخاطر على نسيج وتركيبة المجتمع عبر تحوُّله لمجتمع طائفي ومذهبي<sup>(37)</sup>.

من جهة أخرى، شكّل التهريب تهديداً آخر بالنسبة للأمن الجزائري خاصة مع انهيار النظام الليبي وتدخل قوات حلف الشمال الأطلسي وهو ما عمق من حالة الفوضى داخل البلاد، فقد أفادت بعض المعلومات إلى أنّ التهريب خاصة في الجهة الشرقية خلال 5 سنوات الماضية قد بلغ مستويات خطيرة بحيث بلغت كمية الوقود المهرب ما يقارب ثلاثين مليون لتر والمخدرات ستين طناً، أما الكوكايين والهيروين فبلغت طناً كاملاً، بالإضافة إلى 5 ملايين خرطوشة سجائر أجنبية ومليون قارورة خمر و 1.5 مليون رأس ماشية و 5 آلاف قطعة سلاح<sup>(38)</sup>، حيث قدرّت المراكز المتخصصة أنه بعد انتشار الفوضى في ليبيا قد تمّ انتشار الأسلحة المنتشرة بحوالي 20 مليون نتيجة فتح المخازن بما فيها 10 آلاف قطعة سلاح من نوع الدفاع الجوي المحمول<sup>(39)</sup>، وتزداد خطورة هذا التهريب في الوقت الذي تتلاشى فيه سلطة الحكومة المركزية في ليبيا، بل تجد ليبيا نفسها في استقطابات سياسية وعسكرية وأمنية تمنعها من السيطرة على حدودها وعلى نشاط شبكات التهريب<sup>(40)</sup>.

حيث تشكل منطقة غرب إفريقيا منطقة عبور وتخزين للمخدرات، فقد تم ضبط 5.7 طن من الكوكايين في الفترة الممتدة من جانفي إلى سبتمبر 2007، 2.4 طن في السينغال، 0.6 طن في غينيا بيساو، و 0.5 طن في الرأس الأخضر غانا 1.9 طن<sup>(41)</sup>، وقد تزايد عدد متعاطي الكوكايين إلى أكثر من 18 مليون شخص في عام 2014، وقد مثلت إفريقيا 14% من جميع مضبوطات عشبة القنب في حين مثلت أوروبا نسبة 5% منها<sup>(42)</sup>.

كما أن تعاطي المخدرات لم تعد حكراً على جنس معين بل انتشرت ما بين الذكور والإناث من مختلف الأعمار والمستويات، بحيث أن هناك رواجاً كبيراً للقنب الهندي "الكيف"؛ ففي سنة 2002 ضبط 6 أطنان ليرتفع إلى 8 أطنان عام 2003، وقد ضبطت مصالح الدرك الوطني الجزائري من الكيف المعالج ما بين ديسمبر 2003 وماي 2004، 3000 كلغ في البيض و 998 كيلو غرام بالأغواط و 411 كيلو غرام

بإليزي ، أما في شهر جوان فقط تم ضبط 62 كلغ في الوادي<sup>(43)</sup> ، وبحسب تصريح وزير الداخلية السابق "دحو ولد قابلية" في الاجتماع الوزاري لمجموعة الثماني حول الإتجار بالمخدرات الذي انعقد في باريس سنة 2011 فإن كمية القنب الهندي المضبوطة في الجزائر قد بلغت 64 طناً<sup>(44)</sup> ، وقد تم ضبط 385 كلغ من الكيف المعالج بالقرب من الشريط الحدودي الغربي داخل ولاية تلمسان<sup>(45)</sup> وهو معدل قابل للارتفاع في السنوات القادمة نظراً لأن الجزائر تجاور أكبر بلد مصدر للمخدرات وأنها أيضاً تعتبر طريق عبور خاصة في ظل تردي الأوضاع الأمنية في دول الجوار.

من جانب آخر، قد يشكل مشكل الطوارق تحدياً مستقبلياً للأمن الجزائري التي من الممكن أن تتحوّل إلى قضية دولية تستحق وصفها قانونياً بأنها قضية تقرير المصير، فالطوارق يتوزعون على خمسة دول هي: الجزائر، مالي، النيجر، ليبيا وبوركينا فاسو، وقد سمحت لهم جغرافية المنطقة بالتجول والترحال ، فهُم شعب يميل إلى الحرية لا إلى التقيّد بسلطة أو نظام، فإذا ما طالب الطوارق بأحقيتهم في إقامة دولة خاصة بهم فإن ذلك سينعكس سلباً على استقرار الجزائر خاصة وأنّ جزءها الجنوبي سيؤول إليهم تبعاً لما توضحه الخريطة المرفقة.

#### خريطة رقم 03: توزيع الطوارق.



المصدر: [https://www.google.dz/search?q=%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%82&dcr=0&source=lnms&tbm=isch&sa=X&ved=0ahUKEwiOyLXlmsvZAhVFuBQKHRFMB80Q\\_AUICigB&biw=1366&bih=662#imgrc=-mhSUKLtfp2VSM:](https://www.google.dz/search?q=%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%82&dcr=0&source=lnms&tbm=isch&sa=X&ved=0ahUKEwiOyLXlmsvZAhVFuBQKHRFMB80Q_AUICigB&biw=1366&bih=662#imgrc=-mhSUKLtfp2VSM:)

ففي ظل غياب الإحصائيات الرسمية إلا أن بعض التقديرات تشير أن عددهم الإجمالي يناهز 3.5 ملايين نسبة 85% منهم في مالي والنيجر والبقية بين الجزائر وليبيا<sup>(46)</sup>. هذه الأقلية التي تنتشر في الدول الإفريقية قد تشكل تهديداً مستقبلياً للأمن الجزائري خاصة إذا ما طالبت بحقها في تقرير المصير ودعمها

قوى كبرى خارجية -الولايات المتحدة الأمريكية- من أجل إقامة دولتهم وهو ما قد يطرح مشكلاً أمنياً للجزائر خاصة وأن نسبة كبيرة من جنوبها ستؤول إلى الطوارق وهي منطقة غنية بالموارد الطاقوية التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري بنسبة 95%.

وقد حاولت الجزائر منذ بداية الأزمة تغليب الحل السياسي على الحل العسكري معتمدة في ذلك على علاقاتها الجيدة مع قبائل الطوارق وبجماعة أنصار الدين، إلا أن سيطرة القاعدة على شمال مالي جعل الجزائر تعيد حساباتها ما دفعها إلى فتح أجوائها للقوات الفرنسية في جانفي 2013 والذي دفعت الجزائر بشأنه ثمناً باهظاً إثر حادثة احتجاز الرهائن في منشأة الغاز من قبل مجموعات إسلامية ترفض التدخل الفرنسي في شمال مالي<sup>(47)</sup>. وهو ما زاد في حركية هذه الجماعات الإرهابية ونشاطاتها خاصة ارتباطها بتنظيم الدولة الإسلامية "داعش".

يطرح مشكل الطوارق تحدياً أمنياً بالنسبة للجزائر خاصة أن هذه الأقلية معروف عنها بكثرة تجوالها في الصحراء، وأنها تلعب دوراً مهماً في تجارة التهريب والمخدرات ما أدى إلى اشتباكات مع السلطات لاسيما في مالي والنيجر وذلك نتيجة للضعف المتأصل في دول الساحل<sup>(48)</sup> وهو ما قد يؤدي مستقبلاً إلى زعزعة استقرار المنطقة، ما يطرح فرضية تشكيل دولة طوارقية بامتياز تدعمها المنظمات الدولية الحقوقية التي تسعى إلى ضمان حقوق الأقليات في العالم "الأكراد، الطوارق وغيرها من الأقليات" أو حتى الدول الكبرى من أجل الحفاظ على مصالحها في المنطقة التي تعدّ من أغنى مناطق العالم التي تعيش في فراغ أمني .

فاللأمن في تلك المنطقة سيجعلها مجالاً مفتوحاً لاستراتيجيات القوى الكبرى، بحيث أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين حالة اللاأمن كنتيجة لضعف بعض الدول وفشلها في أداء مهامها، ما يجعلها ملاذاً آمناً للتنظيمات الإرهابية والإجرامية التي أصبح نشاطها غير وطني<sup>(49)</sup> ولا تعترف بحدود الدول وتسعى إلى توسيع شبكتها الإجرامية معتمدة في ذلك على تلك التوترات وكذا على المهاجرين غير الشرعيين الذين يطمحون إلى بلوغ الضفة الأوروبية تحقيقاً لحلمهم بعيش حياة طبيعية بعيداً عن الأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت على نمط حياتهم.

### الخاتمة:

برهنت التحولات التي مست دول الجوار الجغرافي على تهديدات وتحديات أمنية تعترض أمن الجزائر واستقرارها خاصة أن هذه التهديدات أصبحت تعمل في إطار تكاملي، ترابطي ولا تعترف بالحدود الوطنية وتهدف فقط إلى تحقيق مصالحها.

لهذا جندت الجزائر كل الوسائل من أجل المحافظة على أمنها ومنع انتقال هذه التهديدات إلى الداخل، عن طريق تقديم خلاصة تجربتها في مكافحة الإرهاب -نموذج المصالحة الوطنية- والعمل مع الأطراف المتعددة من أجل مساعدة تلك الدول على إعادة بناء مؤسسات قادرة على ضبط الأمن والاستقرار، وذلك عن طريق:

- تأمين حدودها الجغرافية وفق مقاربة عسكرية صلبة ضد كل ما من شأنه أن يزعزع أمنها واستقرارها،
- أن انهيار دولة سيؤثر على أمن الدول المجاورة إن توفرت الأسباب والبيئة الملائمة،
- تكثيف جهود التعاون الثنائي والجماعي من أجل نشر السلم والأمن الدوليين،
- التأكيد على المقاربة الأمنية الجزائرية لإدارة الحدود التي أصبحت تكتسي بعداً إقليمياً ، ودولياً من أجل تأمين وحدة واستقرار الدولة الوطنية.

### الهوامش:

- (1) بن شريط عبد الرحمن، الدولة الوطنية بين المتطلبات السيادية وتحديات العولمة. مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع: الجزائر، 2011، ص.09.
- (2) محمد عمر، "تداعيات حذرة... فشل الدولة الليبية ومستقبل الحل السياسي للأزمة"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية. في الموقع الإلكتروني: <https://elbadil-pss.org/>. تاريخ الدخول: 2018/04/20، ساعة الدخول: 14:15.
- (3) إياد العنبر واسحق يعقوب محمد، "مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة"، في الموقع الإلكتروني تاريخ الدخول: 2018/02/27.
- politicalsciences.uokufa.edu.iq/staff/ishaqy/ar/res/3.docx
- (4) الحافظ النوبي، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (مالي)"، المستقبل العربي. ص.ص.61-62.
- (5) سامي السيد أحمد، السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الإفريقي ما بعد الحرب الباردة: الدور والاستجابة. ط.1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص.41.
- (6) إدريس بوسكين، أوروبا والهجرة: الإسلام في أوروبا. ط.1، دار الحامد للنشر والتوزيع: عمان، 2013، ص.314.
- (7) المرجع نفسه. المكان نفسه.
- (8) محمد عبد الله يونس، "مؤشر الدول الهشة في العالم 2017"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية. في الموقع الإلكتروني، تاريخ الدخول: 2018/02/25.
- <https://www.politics-dz.com/threads/mshr-aldul-alexsh-fi-alyalm-2017.7679>.
- (9) إياد العنبر، واسحق يعقوب محمد، مرجع سبق ذكره.
- (10) فول مراد، "الانفلات الأمني في دول الساحل... المقاربة الجزائرية لاستعادة الأمن"، في: حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء. ط.1، دار الحامد للنشر والتوزيع: الأردن، 2016، ص.93.
- (11) سعدون علوان المصلح، الأمن القومي العربي: الواقع والمستقبل. الأردن: دار أمانة للنشر والتوزيع، 2014، ص.07.
- (12) حسام جاد الرب، جغرافيا العالم العربي. كلية الآداب: جامعة أسيوط، د. س. ن. ص.397.
- (13) عبد السلام جمعة زاغود، الأبعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد (قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن 1989-2011). ط.1، دار زهران للنشر والتوزيع: عمان، 2012، ص.172.
- (14) ظريف شاكر، "معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وارتداداتها الإقليمية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية. عدد 13، جوان 2016، ص.12.
- (15) المرجع نفسه. ص.13.
- (16) عبد العالي عبد العالي حور، "التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي"، ص.191.
- تاريخ الدخول: 2018/04/21، ساعة الدخول: 14:08. [www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/16AAH.pdf](http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/16AAH.pdf).
- (17) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل. جوان 2013، ص.02.

- (18) أميرة محمد عبد الحليم، "نذر الانهيار: تأثير الاضطرابات الداخلية على الأمن الإقليمي للساحل والصحراء"، السياسة الدولية. في الموقع الإلكتروني، تاريخ الدخول: 2018/04/20، ساعة الدخول: 14:41.
- <http://www.siyassa.org.eg/News/3430.aspx>.
- (19) محمد يعقوب عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية. ط.1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص.ص.14-15.
- (20) سكوت واتسون، "الإنسان ككيان مرجعي للأمن؟ النزعة الإنسانية باعتبارها إحدى قطاعات الأمانة"، تر: سميرة سليمان، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. العدد 02، 2012، ص.202.
- (21) قدرى يوسف، "ليبيا ما بعد القذافي... الدولة المفقودة"، في الموقع الإلكتروني: [https://arabic.rt.com/middle\\_east/](https://arabic.rt.com/middle_east/)، تاريخ الدخول: 2018/04/20، ساعة الدخول: 14:02.
- (22) محمد عمر، مرجع سابق ذكره.
- (23) برد رتيبة، السياسات الإقليمية للاتحاد الأوروبي وتفاعلها مع الوضع الدولي الراهن (فترة ما بعد الباردة)، (أطروحة دكتوراه غير منشورة) جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015، ص.122.
- (24) ثائر خليل حمد، الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية. ط.1، دار الحامد للنشر والتوزيع: عمان، 2016، ص.280.
- (25) ماجد أحمد الزامل، الدولة الفاشلة، الحوار المتمدن. العدد 4049، في الموقع الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=352388>، تاريخ الدخول: 2018/02/27.
- (26) هيومنرايتوتوتش، "ليبيا أحداث عام 2016"، في الموقع الإلكتروني: <https://www.hrw.org/ar/world-report/2017/country-chapters/298412>، تاريخ الدخول: 2018/02/27.
- (27) ظريف شاكر، مرجع سابق ذكره. ص.21.
- (28) -Lisa Schlein, « Dramatic Drop In Number of Migrant Crossing the Sahel to Europe », sur site : <https://www.voanews.com>, date d'entrée 23/09/2018, heure : 22 : 14.
- (29) أحلام محمد الكميثي، "الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا بين حساسية الموقف وعبثية المواجهة"، في الموقع الإلكتروني: <http://www.libya-al-mostakbal.org/html>، تاريخ الدخول: 2018/02/28.
- (30) بوحنية قوي، "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات. في الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/20141211101950627544.html>، تاريخ الدخول: 2018/03/09.
- (31) مليكة حراث، "آلاف اللاجئين الماليين يكتسحون الجزائر"، جزايرس. في الموقع الإلكتروني: <https://www.djazairiss.com/akhbarelyoum/88735>، تاريخ الدخول: 2018/03/01، ساعة الدخول: 15:45.
- (32) سعيد درويش، "أنشطة الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة على ضوء القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي"، حوليات جامعة الجزائر 01. العدد 26، 2014، ص.ص.11-12.
- (33) مرام فؤاد أبو النادي، قضايا معاصرة. دار أمجد للنشر والتوزيع: عمان، 2015، ص.109.
- (34) المرجع نفسه، ص.14.
- (35) دلال محمود، "أثر الإرهاب الإلكتروني على تغير مفهوم القوة في العلاقات الدولية دراسة حالة تنظيم الدولة الإسلامية"، المركز العربي الديمقراطي. في الموقع الإلكتروني: <http://democraticac.de/?p=34528>، تاريخ الدخول: 2018/04/14، ساعة الدخول: 21:30.
- (36) تقرير، باقية وتمتد: مواجهة شبكات الدعاية الخاصة بداعش"، في الموقع الإلكتروني: <https://www.brookings.edu/ar/research>، تاريخ الدخول: 2018/04/14، ساعة الدخول: 12:23.
- (37) د. ذ.ك، "الجزائر تتحصن ضد جرائم الإرهاب الإلكتروني بمشروع جديد"، في الموقع الإلكتروني: <http://www.islamist-movements.com/43445>، تاريخ الدخول: 2018/04/14، ساعة الدخول: 20:54.
- (38) الجزيرة. نت، "تجارة السلاح على حدود ليبيا والجزائر"، في الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/>، تاريخ الدخول: 2018/03/06، ساعة الدخول: 00:48.
- (39) مراد فول، مرجع سبق ذكره. ص.99.
- (40) عبد العالي عبد العالي حور، مرجع سابق ذكره. ص.201.

- (41) - Nations Unies Office Contre La Drogue et Le Crime, Rapport sur La Situation du Trafic de Cocaïne en Afrique de L'ouest. Octobre 2007, p.05.
- (42) هدى اشنايي، "أرقام وحقائق صادمة من تقرير المخدرات العالمي لسنة 2016"، في الموقع الإلكتروني: <https://www.arageek.com/2016/07/04/world-drug-report-2016.html>، تاريخ الدخول: 2018/03/03، ساعة الدخول: 23:27.
- (43) ساسي سفيان، انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع الجزائري وخاصة في أوساط الشباب"، الحوار المتمدن. العدد 1027، في الموقع الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=27036>، تاريخ الدخول: 2018/03/09، ساعة الدخول: 12:36.
- (44) مراد، "300 ألف مدمن على المخدرات بالجزائر 13 بالمئة منهم تلاميذ"، جزايرس. في الموقع الإلكتروني: <https://www.djazairss.com/essalam/6876>، تاريخ الدخول: 2018/03/09، ساعة الدخول: 12:53.
- (45) الإذاعة الجزائرية، "حجز قرابة 4 قناطر من الكيف المعالج بأقصى الحدود الغربية للوطن"، في الموقع الإلكتروني: <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170910/120981.html>، تاريخ الدخول: 2018/03/09، ساعة الدخول: 13:07.
- (46) لبي، "الطوارق"، في الموقع الإلكتروني: <https://jubraniah.wordpress.com/2012/09/27/%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%82-%D9%88%D8%B9%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%87%D9%85%D8%8C/>، تاريخ الدخول: 2018/03/01، ساعة الدخول: 14:55.
- (47) الحافظ النويبي، مرجع سابق ذكره. ص.70.
- (48) Dario Cristaini and Riccardo Fabiani, Al Qaeda in the Islamic Maghreb (AQIM) : Implications for Algeria's Regional and International Relations. Iai Working Papers. 11/07- april 2011, p.07.
- (49) شرايطية سميرة، تأثير الدولة الفاشلة على الاستقرار الأمني: دراسة في العلاقة بين الفشل الدولتي والتهديدات الأمنية الجديدة. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2009، ص.158.